



مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى «إسرائيل»

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## إيران و"إسرائيل" في معادلة الصراع الجيوسياسي الدولي

### 1 - مدخل:

في السياق العام للعلاقات الثلاثية الوثيقة بين إيران والصين وروسيا، وطبيعة علاقات الدول الثلاث التي توصف بـ"العداء" أو التنافس مع الولايات المتحدة، فإن هناك احتمال حصول تغيرات واضحة في خريطة النفوذ الجيوسياسي في المنطقة العربية لصالح الدول الثلاث على حساب مصالح الولايات المتحدة وشركائها التي بات دورها يتراجع في المنطقة وفق سياسات الإدارة الجديدة التي تتجه لإعطاء الشرق الأوسط أولوية متأخرة جدا على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية الدولية. ومهما تكن الخيارات المستقبلية للولايات المتحدة تجاه إيران، ومهما تكن أيضا التصورات الأوروبية المستقبلية لما يمكن فعله مع طهران بشأن المفاوضات النووية في جنيف، فإن هناك طرفا آخر لا بد من أخذ تصوراتها بعين الاعتبار في حال نجاح أو فشل تلك المفاوضات، وهو الجانب الإسرائيلي. وفي السياق نقلت وكالات الأنباء طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت من واشنطن إيقافا فوريا للمحادثات الجارية في فيينا بشأن البرنامج النووي الإيراني، وذلك خلال اتصال هاتفي مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، حيث قالت رئاسة الوزراء الإسرائيلية في بيان إن "إيران تمارس ابتزازا نوويا كأحد تكتيكات إجراء المفاوضات، والرد المناسب يكون بإيقاف المفاوضات فورا واتخاذ خطوات صارمة من الدول العظمى". وهنا يرد السؤال المباشر: ماذا تريد إسرائيل من الولايات المتحدة في هذا الملف "المصيري"؟

يمكن القول قبل الإجابة على هذا التساؤل إن إسرائيل تقف على الدوام في حالة ترقب في كل جولة تعنى باستئناف المفاوضات التي تستهدف عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي القديم مع إيران، وهي قد فشلت من قبل في منع الولايات المتحدة (أثناء ولاية الرئيس الأسبق باراك أوباما) من الوصول إلى هذا الاتفاق عام 2015، لكنها نجحت خلال ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب بإقناعه بالانسحاب منه عام 2018. واليوم بين الفشل والنجاح، تعود إسرائيل للمربع الأول مجددا، حيث تكرر فشلها عندما أصر الرئيس جو بايدن على

إجراء مفاوضات غير مباشرة مع إيران لإعادة بلاده للاتفاق، وبالتالي يطرح السؤال: ما الأوراق التي تمتلكها إسرائيل في هذا الشأن وتحاول إقناع الولايات المتحدة بها؟

في الآونة الأخيرة أشارت عدة تصريحات لمسؤولين أميركيين وإسرائيليين إلى توتر العلاقات بين الجانبين على خلفية عدد من الملفات، ومن أهمها بالطبع الاتفاق النووي الإيراني وحظر شركتين إسرائيليتين في الولايات المتحدة لتورطهما بوقائع تجسس خطيرة، فضلا عن تفاصيل تتعلق بوضع إسرائيل منظمات فلسطينية مدنية بقوائم الإرهاب، واستئناف المخططات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية والتوقف عن استئناف عملية التسوية مع الفلسطينيين. كذلك فإن وضع شركتي "إن إس أو" و"كانديرو" الإسرائيلييتين على القائمة السوداء الأميركية، كان خطوة موجهة بالأساس إلى حكومة الاحتلال، التي تمنح ترخيصا مفضلا للشركتين في أي صفقة، حيث إن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تستخدم برامج الشركتين.

في الملف النووي تحاول إسرائيل حاليا إيقاف المفاوضات عبر شن حملة مكثفة في المؤسسات الأميركية لإقناع المسؤولين هناك بضرورة وضع شروط صعبة أو تكاد تكون مستحيلة مقابل عودة واشنطن للاتفاق، مثل إلزام إيران بالتخلي عن كمية اليورانيوم التي حُصبت خارج الاتفاق الأصلي، وتفكيك أجهزة الطرد المركزي التي أضيفت ردا على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، وعدم إلغاء العقوبات المفروضة على إيران سواء التي بقيت بعد توقيع الاتفاق عام 2015، أو تلك التي أضيفت بعد قرار ترامب بالانسحاب منه.

أيضا هناك قناعة إسرائيلية بأن إيران لن تقبل بالعودة إلى الالتزامات المفروضة عليها في الاتفاق من دون أن تحصل على مقابل تبرر به للرأي العام الإيراني مثل هذه الخطوة. وترجح تقديرات الخبراء الإسرائيليين أن المفاوضات ستعطل في النهاية بسبب تعارض المواقف بين واشنطن وطهران، وأن إسرائيل ستحقق جزءا من مطالبها التي تتجاوز عودة الولايات المتحدة للاتفاق، حيث تهدف بالأساس - وحتى من قبل توقيع الاتفاق عام 2015- إلى تشديد العقوبات على إيران، والتهديد باستخدام القوة من قبل واشنطن لمنعها من المضي قدما في مشروعها النووي.

في واشنطن تحدث أكثر من صحفي عن أن تدهور العلاقات الأميركية الإسرائيلية لم ينجم عن "سوء فهم" وضعينة فقط، وإنما، وربما بالأساس، بسبب عمليات عسكرية وأمنية إسرائيلية رأى الأميركيون أنها تتعارض مع مصالحهم، خاصة أن إسرائيل لم تنسق مع الأميركيين حيالها وقد أكدت هذا الأمر صحيفة "يديعوت

أحرونوت" حين قالت إن الإدارة الأميركية نقلت لمسؤولين إسرائيليين رسالة عاجلة تعارض فيها إقدام الموساد على مفاجأتها بتنفيذ عمليات سرية داخل إيران خلال المفاوضات النووية في فيينا. وعلى الدوام تتهم إسرائيل الولايات المتحدة بأنها تفكر بجدية باتفاق نووي مرحلي، يقضي بتخفيف العقوبات على إيران مقابل إبطاء تقدم البرنامج النووي.

## 2 - خصوصيات ميزان القوى بين الصين وأميركا:

أولاً: إن الصين قوة اقتصادية صاعدة كبرى ولكنها ما تزال بعيدة عن أن تصبح قوة عظمى مثل الولايات المتحدة لكي تحتل مكانها على المستوى العالمي ويكون لها تواجد سياسي وعسكري واقتصادي واجتماعي وإشعاع سياسي وثقافي وديمقراطي وحقوق الإنسان مهما كانت الاختلافات بين هاتين الدولتين وما في كليهما من مثالب أو ما تواجهه كل منها من تحديات إقليمية وعالمية.

ثانياً: اختلاف المستوى التكنولوجي والإبداعي والإبتكاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: أن الصين ما زالت مجتمعاً غير منفتح بالقدر الكافي بالنسبة للأجانب إلى حد كبير بينما الولايات المتحدة قوة منفتحة وجاذبة للقدرات والمواهب الأجنبية وهذا أحد أسرار تقدمها وتميزها عن الدول الأخرى بما فيها الدول الأوروبية.

رابعاً: إن الصين بها أعراق ( تسميها قوميات ) مختلفة لكن العرق الأكبر والغالب في أعضاء الحزب الشيوعي الحاكم هو قومية الهان بينما القوميات الأخرى الخمس والخمسين دورها هامشي على المستوى الوطني وإن كان لها مناصب رئيسية في إطار أقاليمها. وأما الولايات المتحدة فرغم ما بها من تقدم فما تزال بها تمييز عنصري بين البيض والسود بوجه خاص كما يلاحظ من الحوادث المتكررة ضد السود وردود فعلهم. وكذلك ضد أقليات معينة مثل العرب والمسلمين لعدم اندماجهم في البوتقة الإنصهارية الأمريكية. فأن الطريق أكثر انفتاحاً لوصول عناصر من قوميات أخرى للسلطة مثل اليهود وهو منفتح بدرجة أقل بالنسبة للسود والكاثوليك والعرب والمسلمين وكل ذلك في الإطار الحزبي وليس العرقي.

خامساً : إن الولايات المتحدة غنية بالموارد الطبيعية بخلاف الصين التي مواردها الطبيعية أقل واعتمادها علي الخارج أكبر.

سادساً: إن الولايات المتحدة تنتمي للأصول الأوروبية التي ما تزال تمثل القوة الحاكمة الرئيسة في العالم الأمر الذي جعلها قوة عظمي ولها حلفاء حقيقيين عند الضرورة بخلاف حالة الصين. وإن كانت القيادات والشخصية الصينية أكثر عقلانية في سلوكها الدولي المتزن وغير الطامح نحو السيطرة علي الدول الأخرى. ولها علاقات صداقة مع الدول الأخرى إلا أنها لا ترقى لمستوى التحالف كما هو الحال في علاقة الولايات المتحدة مع الدول الأوروبية.

سابعاً: تمتاز الصين بالذكاء الحضاري سواءً على مستوى القيادة أو الشعب أو المواطن العادي وذلك نتيجة حضارتها العريقة لأكثر من خمسة آلاف سنة. ومن نتائج هذا الذكاء الحضاري نذكر النقاط التالية:  
عدم احتلالها لأي أراضي أجنبية بخلاف الحضارة الأوروبية وأمريكا أو روسيا القيصرية والحضارة الفارسية والمغول والرومان بل والعرب بدعوي نشر الإسلام والقضاء علي الوثنية ونحو ذلك.

سابعاً: عدم تدخل الصين في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وليس كما فعلت أمريكا في اختطاف رئيس إحدى دول أمريكا الوسطى (بنما - مع الغزو الأمريكي لها) أو قامت بتدبير انقلابات في دول أخرى مثل الانقلاب ضد مصدق في إيران والانقلابات العديدة في أمريكا اللاتينية أو كما فعلت أوروبا باحتلال أمريكا والكاربيي بدعوى الاكتشافات الجغرافية أو حتى كما فعلت الولايات المتحدة بفرض السيطرة على أمريكا الجنوبية باعتبارها في دائرة نفوذها كما تجلى هذا الموقف في مبدأ الرئيس الأمريكي الأسبق مونر عام 1823 في مواجهة الدول الأوروبية التي تطلعت للتدخل في شؤون أمريكا الجنوبية.

ثامناً: عدم تفكير الصين في تصدير ثقافتها أو نموذجها السياسي كما فعلت أوروبا بدعوى نشر الحضارة والتبشير الديني، وتدخلات أمريكا بدعوى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في دول غرب آسيا التي سعت لنشر دياناتها وحضارتها الفارسية والمغولية والتترية ( العثمانية) وبعض دول إفريقيا كما هو حال الحضارة الإثيوبية التي خدعها الغرب وأبرزوها في إطار الحضارة اليهودية والمسيحية وأن لها إنجيلاً خاصاً بها أطلق عليه الباحثون بأنه الإنجيل الاثيوبي وأنه مكتوب باللغة الجغرية - أي الإثيوبية القديمة- والأمهريّة ومستمدة من العبرية والسريانية وتمثلت حضارة إثيوبيا بأسوأ معالم الظلم وعدم التسامح بقتلها العرب في نجران عندما هددهم الإثيوبيون بالقتل حرقاً بالنار ما لم يعتنقوا المسيحية. فيما سمي بأهل الإخدود، في القرآن الكريم، الذين رفضوا اعتناق المسيحية فهدهم الإثيوبيون المحتلون بالنيران التي ألقوها فيها. وكما قامت إثيوبيا القديمة

بالتوسع وغزو الدول الأخرى منذ القدم وفي مقدمتها استعمار اليمن وبعض مناطق شبه الجزيرة العربية والسعي لتدمير الكعبة قبل الإسلام ومنها بعض دول الجوار الإفريقية مثل الصومال وغيرها من دول الجوار، والسعي للسيطرة على البحر الأحمر والبحر المتوسط بمساعدات دول أوروبية علي البحر المتوسط في العصور القديمة. وكان الأوروبيون يحرضون إثيوبيا القديمة والحديثة للإقتداء بهم واستخدامها أداة لتدمير الدول العربية ودول شمال أفريقيا ومن بينها مصر، وقد أفتع الأوروبيون آنذاك إثيوبيا بأنها دولة يهودية مسيحية مثلهم وأنها ذات حضارة وقوة. ومع ذلك تعرضت إثيوبيا للغزو الإيطالي في فترة ما بين الحربين العالميتين ودافعت عنها مصر ضد الإستعمار الإيطالي. وأكثر من هذا أن الكنيسة الاثيوبية كانت تابعة للكنيسة القبطية المصرية حتى أواخر الأربعينيات من القرن العشرين عندما قررت الانفصال وإعلانها كيانًا ذاتيًا مستقلاً. تاسعاً: الصين، بحسب توقعات مختلفة، ستصبح الاقتصاد الأكبر في العالم ولغاية سنة 2030 ستتجاوز الولايات المتحدة، ولا حاجة لأن يكون المرء خبيراً في الشؤون الصينية لكي يفهم أن نسب القوى العالمية تتغير.

### 3 - الاتفاقية الصينية الإيرانية الروسية وتداعياتها:

في مطلع هذا العام قام الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، بزيارة لموسكو، وُصفت بالتاريخية، أعرب في اثائها عن رغبة إيران في عقد اتفاق شراكة استراتيجية مع روسيا لمدة عشرين عاماً. بالتالي ليس جديداً، أو مفاجئاً، أن تعبر جهات إسرائيلية متعددة عن قلق "إسرائيل" من التقارب حتى التحالف بين إيران والصين وروسيا، والذي تمثّل مؤخراً بالمانورات البحرية، وشاركت فيها القوات البحرية للأطراف الثلاثة المذكورة. هذا المثلث يُقلق أميركا، في كل جبروتها وسطوتها العالميّين، فكيف لا يُقلق "إسرائيل"؟! !

أما القلق الإسرائيلي فله خاصية مزدوجة. الأولى تكمن في جوهر الخطاب الأيديولوجي الإسرائيلي الرسمي الدائم، الموجّه إلى الداخل الصهيوني وإلى العالم الخارجي معاً. "إسرائيل" قلقة، يعني "إسرائيل" خائفة ومهدّدة، ويعني أنها في حالة "الدفاع عن النفس"، ولا بدّ من أن تتكتل القوى السياسية والاجتماعية، على الرغم من اختلافاتها، في مواجهة العدو الخارجي. ليس هذا فحسب، بل "يحق لإسرائيل أن تدافع عن نفسها" أيضاً،

و"يحق لها أن تقوم بأي عمل مهما كان شكله ومضمونه، تجسّساً، إرهاباً، اغتيالاتٍ، تحالفاً مع عصابات دولية... إلخ"، أما الخاصية الثانية، فسنحدث عنها لاحقاً.

في 2021/3/29، أي بعد يومين من التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الصين وإيران، وقبل أربعة أشهر من الانسحاب الأميركي من أفغانستان، أصدر معهد أبحاث الأمن القومي في "تل أبيب" تقريراً خاصاً، بقلم أساف أوريون، تحت عنوان "العلاقات الصينية الإيرانية، شراكة استراتيجية محدودة الضمان، وتوصيات لإسرائيل". يقول الكاتب: "إن الاتفاق يتضمن قيام إيران بتزويد الصين بالنفط والغاز لمدة 25 عاماً، بقيمة 400 مليار دولار. وفي المقابل، تقوم الصين باستثمارات في البنية التحتية الإيرانية، بالإضافة إلى تعاون في مجالات التكنولوجيا والاستخبارات والعسكر، وهذا يشير إلى أخطار كبيرة محتملة على الأمن الإسرائيلي"، كما يقول الكاتب، ولاسيما أن "إسرائيل" منحت الصين ترخيصاً لاستخدام ميناء حيفا مدة عشرة أعوام ابتداءً من الأول من أيلول/سبتمبر 2020، بالإضافة إلى قيام شركات صينية بأعمال أخرى في البنية التحتية في "إسرائيل"، من جسور وأنفاق للمواصلات العامة وغيرها، في المدن الكبرى وفيما بينها. وهذا، كما نذكر، أزعج إدارة ترامب السابقة التي طلبت من "إسرائيل" أن تحدّ النشاط الاقتصادي الصيني فيها، لكن "إسرائيل" رفضت ذلك.

الادعاء الإسرائيلي بشأن القلق ينبع من أن الشركات الصينية العاملة في "إسرائيل" عملت، أو قد تعمل في إيران، وقد يشكّل التعاون الاستخباري بين الصين وإيران وسيلة لتسريب معلومات إلى إيران عن البنية التحتية الإسرائيلية. هذه العلاقات تتطلب، وفق الكاتب، حساباً مجدداً للمخاطر وتعزيزاً للتعاون بين "إسرائيل" ودول الخليج، والأهم تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

كذلك ينبع القلق الإسرائيلي، كما يقول الكاتب، من "التعاون بين إيران والصين، اقتصادياً وتكنولوجياً"، الأمر الذي يتيح لإيران إيجاد البديل في ظل العقوبات الاقتصادية الأميركية، كما ينبع من التعاون السياسي الدولي، أي الدبلوماسي، الأمر الذي يساعد إيران على الخروج من عزلتها التي تريدها لها أميركا، مع تأكيد مفاده أن الموقف الصيني يعارض التسلح النووي الإيراني، كما هو الموقف الروسي. ويضيف أوريون أن "القلق الأكبر ينبع من تطور العلاقات العسكرية في الحروب البحرية، وخصوصاً بشأن تطوير الصواريخ المضادة للسفن،



الأمر الذي يهدد القوات البحرية الإسرائيلية في البحرين المتوسط والأحمر، كما يهدد سفن دول الخليج والأسطول الأميركي في المنطقة.

من هنا، كما يستنتج الباحث، تأتي ضرورة التنسيق والتعزيز للعلاقات الإسرائيلية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ومع دول الخليج التابعة لها. ويهدف هذا الاستنتاج إلى خلق حالة من الخطر المشترك على "إسرائيل" وأميركا ودول الخليج العربية، وهذا يتطلب من الولايات المتحدة أن ترعى تعاوناً إسرائيلياً خليجياً عربياً لمواجهة "الخطر المشترك". هذا التقصيل "للقلق" الإسرائيلي، مع التأكيد أن الصين وروسيا تعارضان أيّ تسلّح نووي إيراني، يعينان أن القلق الإسرائيلي الحقيقي ليس من المشروع النووي العسكري الإيراني المزعوم، لأن الصين وروسيا، في علاقاتهما الاستراتيجية بإيران، إنما تضمنان عدم تسليحها نووياً، ولأن إيران نفسها، على لسان رئيسها ومرشدها، تقول إنها لا تريد تطوير برنامج نووي عسكري.

القلق الآخر لـ"إسرائيل"، كما جاء في التقرير، ينبع من مثلث العلاقات الإسرائيلية الصينية الأميركية. فأميركا تريد أن تفرض على حلفائها وشركائها خفض العلاقات بالصين إلى الحد الأدنى، كجزء من الصراع الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة. لكن، ليس من مصلحة "إسرائيل" ذلك، كما أنه ليس من مصلحتها أن ترفض مطالب حليفها الكبرى أميركا، فتأتي العلاقات الصينية الإيرانية الاستراتيجية لتشكل القاعدة المشتركة للتعاون بين "إسرائيل" وأميركا.

بناءً عليه، يقول الكاتب إنه لا بدّ من تعزيز التعاون الواسع مع الولايات المتحدة لمصلحة الطرفين. وهنا، لا بد من ملاحظة ما يقترحه الباحث في "معهد أبحاث الأمن القومي" في "تل أبيب"، وهو أن تقوم الولايات المتحدة بالطلب إلى روسيا والصين، بحكم علاقاتهما القوية بإيران، بنفعل الضغوط على إيران من أجل تليين موقفها في المفاوضات النووية لمصلحة المطالب الإسرائيلية. إذًا، ما يقترحه الكاتب هو تسخير المصالح الدولية الأميركية والروسية والصينية لخدمة المصالح الإقليمية الإسرائيلية!! وحين يتناول العلاقات الاقتصادية الصينية بدول الخليج العربية، يرى الكاتب، مرة أخرى، ضرورة تسخير العلاقات الخليجية العربية بالصين من أجل الضغط على إيران، لمصلحة "الأمن القومي الإسرائيلي"!! وقد حاولت "إسرائيل"، بواسطة حرب السفن في بحر العرب، خلال العامين الماضيين، أن تخلق حالة من التوتر بين الصين وإيران، لأن ذلك يزعزع الأمن

على خطوط التجارة الصينية، إلا أنها فشلت في ذلك، بل نشهد، خلال السنوات الثلاث الماضية، مناورات بحرية بين الصين وإيران وروسيا في المحيط الهندي، وهو ما يزيد في القلق الإسرائيلي. في المقابل، ماذا حدث؟

في نهاية أيلول/سبتمبر 2021، أقرت منظمة شانغهاي انضمام إيران عضواً كاملاً فيها. وفي الشهر ذاته، بناءً على التوصية الإسرائيلية، طلبت أميركا إلى الصين تخفيض استيرادها من النفط الإيراني حتى يشكّل ذلك ضغطاً على إيران للدخول في مفاوضات نووية مجدداً. ورفضت الصين طلب أميركا. وفي الـ 27 من تشرين الأول/أكتوبر 2021، اعترف موقع "إسرائيل ديفنس" بأن "الصين هي نقطة ضعف الموساد"، بالإضافة إلى أن الـ CIA فشل أيضاً، في الأعوام الأخيرة، في الصين، على الرغم من الإصلاحات الداخلية التي أجراها من أجل تركيز الجهود على الصين. وإلى ذلك، لاحظ المتابعون للشأن الأفغاني، باعتراف الولايات المتحدة، أن أحلام أميركا من نتائج الانسحاب، بسيطرة "طالبان" على الحكم، وتحول أفغانستان إلى مجع جديد لتنظيم "داعش" وأخواته، تبخّرت، لأن الجهود المشتركة لإيران وروسيا والصين أفضلت المخطط الأميركي في جعل أفغانستان مصدراً لتصدير الإرهاب إلى دولها.

مؤخراً، انضمت إيران وسوريا إلى المشروع الصيني العالمي، "الحزام والطريق"، وهو طريق الحرير الجديد الذي يربط الصين بأوروبا، ويمرّ أحد فروعه في إيران وسوريا. ويخدم مصالح جميع الدول المشاركة. أما العلاقات الروسية السورية فهي تاريخية وواضحة، وبلغت في الأعوام الأخيرة مستوى لم تبلغه في أي فترة سابقة. ومؤخراً، قام الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، بزيارة لموسكو، وُصفت بالتاريخية، رافقه فيها وزراء الاقتصاد والمالية والخارجية والنفط الإيرانيون. وأعرب رئيسي، في كلمته أمام مجلس الدوما، عن امتناع إيران عن إنتاج السلاح النووي، بسبب تعارض ذلك مع دستور البلاد. كما عبّر عن رغبة إيران في عقد اتفاق شراكة استراتيجية مع روسيا لمدة عشرين عاماً، في المقابل، أعربت القيادة الروسية عن رغبتها في تعزيز العلاقات بإيران في جميع المجالات. ولاحظ المراقبون تحولات في المستوى السياسي الروسي في اتجاه توطيد العلاقة بالشرق على حساب العلاقة بالغرب، الأمر الذي يبشّر بتطور كبير في العلاقات بين البلدين، وبالصين أيضاً .

هذه الزيارة، التي أعقبها مباشرةً مناورات عسكرية بحرية شاركت فيها القوات الإيرانية والروسية والصينية، تؤكد أن حلفاً دولياً يضم هذه الدول الثلاث، يعزز مصالحه الاقتصادية والسياسية والأمنية المشتركة، تشكّل فعلياً في مواجهة الغطرسة الأميركية، وأصبح جاهزاً لفرض الأمن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي، وهو يبشّر بتطورات اقتصادية وعلمية داخل كل دولة من الدول الثلاث، ومن يشاركها في ذلك. وبالتالي بات واضحاً أن ثمة محوراً يتقدم، ومقابله محور يتراجع، ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل على المستوى الدولي أيضاً. ورداً على ذلك، عبّرت "إسرائيل"، من جديد، عن "قلقها" من هذه التطورات. وفي اليوم ذاته، وقّعت مع ألمانيا صفقة لشراء غواصات نووية جديدة، بالإضافة إلى الصفقات السابقة. كما اجتمع رئيس حكومة الاحتلال، نفتالي بينيت، في اليوم ذاته، بوزير الأمن، بيني غانتس، ورئيس الأركان، أفيف كوخافي، فيما يُسمى "القرية الأمنية" في "تل أبيب"، ليخرج الإعلام بتصريح وحيد لرئيس الحكومة، قال فيه للقيادة العسكرية: "إن المهمة الأساس للجيش هي توجيه ضربة كبيرة إلى النظام الإيراني وحلفائه في المنطقة". فهل يجرؤ؟

وسط الصمت الرسمي الإسرائيلي، حتى الآن، إزاء الاتفاقية الصينية - الإيرانية بقيمة 400 مليار دولار، عمد المعلقون الإسرائيليون إلى محاولة تظهير الأجواء في تل أبيب. فمع ذلك، لا يغير هذا الصمت المؤقت من حقيقة حضور هذا المسار الإيراني الصيني بقوة لدى جهات التقدير والقرار، إذ ليس من الصعوبة استشراف تقديرات الجهات المختصة لهذا الحدث الذي سيشكل، بعد التوقيع على الاتفاقية، محطة مفصلية في حركة الصراع الدولي والإقليمي، وتحديدًا في مواجهة الحرب الاقتصادية الأميركية ضد الجمهورية الإسلامية.

إن خصوصية الاتفاقية في السياق الدولي والإقليمي الحالي هي أنها تجسّد تعاوناً بين الخصمين اللدودين للولايات المتحدة. فمن جهة، هي تشكل تعزيزاً لاستراتيجية الصينيين، «حزام واحد طريق واحد»، التي يدفعون بها قدماً عبر بناء موانئ وقيادة مشاريع بنى تحتية ضخمة في أنحاء العالم، والتي تسعى واشنطن إلى إحباطها وتطويقها، ومن جهة أخرى، تشكل التقافاً على الحصار الاقتصادي الذي تراهن عليه الأخيرة من أجل إخضاع طهران وإضعافها، فيما يجري الحديث عن استثمار بنحو 400 مليار دولار على مدى 25 عاماً. من هنا، كان تقدير نتائج الاتفاقية في صحيفة «يسرائيل هيوم» أنها ستؤدي إلى واقع استراتيجي جديد ينتج عنه تغيير في قواعد اللعبة في الشرق الأوسط.

الواقع أنه خلال السنوات الماضية، أبدت تل أبيب حرصاً شديداً على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع بكين، إلى درجة أن واشنطن اضطرت إلى رفع بطاقة حمراء للحد من اندفاعها بعيداً في هذا المسار. لكن هذا لم يحل دون أن يرى معلق الشؤون العسكرية في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، في الاتفاقية «اصطفافاً صينياً واضحاً إلى جانب إيران سيخفف الضغط عنها»، وهو التحدي الأهم من منظور كيان العدو، لأنه وسط الضغوط القصوى الاقتصادية لم تقدم طهران أي تنازلات في أي من القضايا النووية والصاروخية والموقف من فلسطين وقوى المقاومة، فكيف سيكون الأمر بعد تعزيز وضعها .

في مدى أبعد، لم يستبعد هرئيل أن تشكل الصين «في ظروف أكثر تطرفاً... توازناً مضاداً في حال احتكاك أميركي - إسرائيلي مع النظام الإيراني حول البرنامج النووي» على حد قوله. وتوج معلق الشؤون العسكرية تقديره بدعوة واشنطن وتل أبيب أن تأخذ في الحسبان وبجدية رد فعل بكين على أي تصعيد اقتصادي ضد الجمهورية الإسلامية.

في الاتجاه نفسه، جاءت مقاربة معلق الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، الذي رأى في الاتفاقية «طوق نجاة للاقتصاد الإيراني الغارق تحت العقوبات الأميركية»، وفي الوقت نفسه أنه «سيعزز مكانة الصين كقوة دولية، وانخراطها في الشرق الأوسط». وهو إضافة إلى ذلك سيوجه ضربة قوية إلى سياسات الرئيس الأميركي في الشرق الأوسط، ومكانة الولايات المتحدة كقوة دولية. وطبقاً لتحليله، ما يثير اهتمام إسرائيل والولايات المتحدة خاصة الجزء المتعلق بالتعاون التكنولوجي والعسكري، كما ينص الاتفاق على «تعاون للدفاع السيبراني». وبخصوص التداعيات، توقع بن يشاي أن تترك الاتفاقية آثاراً على العلاقات الإسرائيلية - الصينية، لأنها ستقوض مكانة الولايات المتحدة العالمية، كما أنها ستعزز مكانة إيران وقوتها في مواجهة المساعي الأميركية والإسرائيلية لإحباط البرنامج النووي. وفي إطار التداعيات، رأى بعض المعلقين أن التوقيت السياسي لتزخيم الدفع نحو الاتفاقية ينطوي على مؤشر سلبي لتل أبيب وواشنطن، وتعبير عن توجه صيني معارض لأي عقوبات إضافية من مجلس الأمن على إيران.

في المقابل، لا يُتوقع أن تبقى إسرائيل مكتوفة الأيدي أمام التعاون التصاعدي بين بكين وطهران، بل قد تحاول تنشيط قنواتها الدبلوماسية مع العاصمة الصينية لمحاولة ثنيها عن هذا الخيار، أو التأثير في مضمونه. في هذا السياق، دعت صحيفة «جيزوراليم بوست» الإسرائيلية إلى عدم منح الصين مناقصات

ضخمة في البنى التحتية الإسرائيلية، مع الإشارة إلى أن جميع الشركات الصينية العاملة في إسرائيل مملوكة للحكومة مباشرة أو غير مباشرة. لكن الصحيفة قالت إن هذا الموقف ليس تلبية لمصالح أميركية، وإنما هو تحقيق لمصالح الأمن القومي الإسرائيلي.

#### 4 - خصوصية العلاقات الصينية الاسرائيلية:

"لا تعتبر الشراكة بين الصين وإسرائيل" مسألة طبيعية، فهما تختلفان إلى حد كبير في الحجم الاقتصادي والديموغرافي والتوجه الجيوسياسي، فالصين لديها 10 مدن أكبر من مجموع سكان "إسرائيل"، ولا يوجد في الصين جالية يهودية، ولا في "إسرائيل" جالية صينية، كما تتوافق "إسرائيل" بشكل عميق مع منافس الصين الرئيس، الولايات المتحدة الأمريكية..". هذا ما قاله إليوت أبرامز نائب مستشار الأمن القومي السابق في إدارة الرئيس الأمريكي الاسبق جورج دبليو بوش.

لم يكن أحد يتوقع بعد 26 عامًا من العلاقات الدبلوماسية الهادئة بين البلدين أن تصبح الصين أكبر شريك تجاري لدولة الاحتلال الإسرائيلي في آسيا وثالث أكبر شريك تجاري لها في العالم، لا سيما أن "إسرائيل" الحليف الثابت والأساسي للولايات المتحدة الأمريكية، من المفترض أن تساندها في حربها التجارية مع الصين، إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو كان يشجع بسعادة وحماس على قبول الاستثمارات الصينية، في الوقت الذي كان يفرض فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسومًا جمركية على الصادرات الصينية.

العلاقة بين الصين وإسرائيل" توسعت بسرعة وشهدت زيادة كبيرة في الاستثمارات والتبادل التجاري والتعليمي والسياحي، فعلى ما يبدو أن المصالح الاقتصادية حسمت الموقف وقررت توثيق العلاقات مع ثاني أكبر دولة في العالم وأكبر مصدر عالمي للبضائع بغض النظر عن التحالفات السياسية .

المثير للفضول في هذه العلاقة هو الاهتمام الصيني بدولة لم يتعد ترتيبها العالمي للتصدير المركز الـ45، ولذلك نبحت في هذا التقرير عن حجم الاستثمارات المتبادلة والمتمركزة في قطاع التكنولوجيا والأسباب التي جمعت بينهما، وما إذا كانت واشنطن تشعر بالراحة تجاه هذه الشراكة. بعيدًا عن التعاون العسكري والتحالف السياسي.. ماذا الذي يجمع بين البلدين؟

قبل عامين تقريباً، زار رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق نتنياهو الصين وأبرم نحو 25 صفقة تجارية بقيمة ملياري دولار، مصطحباً معه 90 رجل أعمال لدراسة طبيعة السوق الصينية وأداءها في مجالات تشمل العلوم والتكنولوجيا والموارد البشرية والنقل الجوي والرعاية الصحية والزراعة.

أبهجت هذه الزيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ الذي قال: "الصين و"إسرائيل" تتمتعان بمزايا تكاملية، والتعاون في مجال الابتكار سيحقق فوائد قوية للمواطنين في بلدنا"، وذلك ضمن خطة "حزام واحد وطريق واحد" التي تهدف إلى بناء شبكة للتجارة والبنى التحتية لربط الصين بشكل أفضل بأوروبا وجنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا. وبرغم كثرة الاهتمامات الاقتصادية المشتركة بين الجانبين، فإن التبادل التكنولوجي حظي بالحصصة الأوفر من هذه الاتفاقيات، فبحسب تقديرات مركز معلومات شبكة الإنترنت الصيني (CNNIC)، فإن الصين لديها 772 مليون مستخدم إنترنت، وتملك ثلثي الاستثمارات العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي، ولديها نحو 14 شركة ناشئة تبلغ قيمتها مليار دولار أو أكثر في هذا القطاع الذي من المتوقع أن تصل قيمته لنحو 146 مليار دولار بحلول عام 2030، ما يجعلها بالتالي نقطة بداية موفقة لدولة الاحتلال، فخلال ثلاث سنوات تم استثمار مبالغ طائلة على التوالي وهي 325 مليون دولار في عام 2018، مقارنة بـ308 مليون دولار عام 2017، و274 مليون دولار عام 2016. ورأى البعض أن السوق الصينية العملاقة وارتفاع عدد مستهلكيها يجعلها محط اهتمام "إسرائيل" وشركاتها، علماً أن العلاقات الاقتصادية شملت السياحة التي تضاعفت بشكل ملحوظ، حيث أصبحت "إسرائيل" الوجهة المفضلة للصينيين بعد أمريكا وكندا، وذلك عدا عن التبادل التعليمي الذي غالباً ما يستهدف التخصصات والدراسات التي تهتم بالتكنولوجيا، بالإضافة إلى استقدام العمالة الصينية إلى "إسرائيل" كجزء من خطوة إعادة الإعمار التي وقع عليها مجلس الوزراء الإسرائيلي عام 2015 لإدخال نحو 20 ألف عامل صيني لـ"إسرائيل"، يضاف إلى ذلك التعاون العسكري المحدود بسبب التدخلات الأمريكية. ولذلك، يرى البعض أن السوق الصينية العملاقة وارتفاع عدد مستهلكيها يجعلها محط اهتمام "إسرائيل" وشركاتها، فبحسب تود دولنغر من شركة تريند لاينز المتخصصة في الاستثمار، تقول: "نحن مخترعون جيّدون وبارعون في تطوير الأشياء، ولكن إمكاناتنا الإنتاجية لا تضاهي تلك التي تتمتع بها الصين، ونحن بعيّدون جداً عن الأسواق الكبيرة ونحن في الحقيقة جزيرة ونبدع عندما يكون لدينا شركاء."

كلا الطرفين يسعيان إلى الخروج عن حدودهما واستغلال الأسواق الجديدة وما فيها من فرص تجارية، فقد تجاوز حجم الاستثمارات بين البلدين 11 مليار دولار. وفي المقابل، تسعى الصين لأن تكون قوة عالمية رائدة في الابتكار والإبداع، ولا شك أن الاقتصاد الإسرائيلي الذي حاول على مدى العقدين الماضيين أن يروج لنفسه كمركز للابتكار وريادة الأعمال والبحوث استطاع أن يلفت أنظار الصين إليه، إذ يقول حاجاي تال الرئيس التنفيذي لشركة "تابيتيكا" للإعلانات الجوال: "الصينيون يستغلون التكنولوجيا الإسرائيلية لتزويد اقتصادهم بالوقود، و"إسرائيل" تحظى بتقدير كبير كمركز للابتكار". ففي نظر الصين التي اشتهرت بالنقل والبضائع متدنية الجودة "إسرائيل" هي منقذها من هذه السمعة، وذلك تبعًا لإنجازات "إسرائيل" العلمية ونمو الشركات الناشئة فيها وازدياد عدد الحائزين فيها على جائزة نوبل.

باختصار كلا الطرفين يسعيان إلى الخروج عن حدودهما واستغلال الأسواق الجديدة وما فيها من فرص تجارية، فقد تجاوز حجم الاستثمارات بين البلدين 11 مليار دولار، وهو رقم متواضع بالمقارنة مع التجارة الصينية مع الولايات المتحدة أو أوروبا ولكنه أكبر بمرتين مما كان عليه قبل عقدين وأكثر. الجدير بالذكر أن الاهتمام المتبادل بين البلدين حدث بعدما تحطمت الاقتصادات الغربية عام 2008 وأعلنت الصين رسميًا نيتها لجعل الابتكار المحرك الجديد لاقتصادها، وفي الوقت ذاته، قرر وزير الاقتصاد آنذاك، نفتالي بنت، أن تنوع "إسرائيل" تجارتها وتتجه إلى المحور الآسيوي - الصين واليابان والهند -، دعمًا للاقتصاد الإسرائيلي ولدعوة رئيس وزراء "إسرائيل" الأول ديفيد بن غوريون الذي أراد دومًا "التعرف على الكنوز الفكرية والثقافية لشعوب آسيا"، معبرًا عن ذلك في مقال كتبه عام 1953 عن أهمية علاقة "إسرائيل" بآسيا الذي أشار فيه إلى ازدهار آسيا المتنامي، واصفًا الصين بالدولة العريقة القديمة.

## 5 - قلق إسرائيلي وتخوف أميركي:

الصينيون موجودون في كل مكان، ليس فقط في مواقع المبيعات. فالإمبراطورية الصينية الحديثة نمت وتستثمر مئات مليارات الدولارات في البنى التحتية لعشرات الدول، بشكل سينتج في المستقبل القريب نظاما اقتصاديا عالميا جديدا. في الشرق الأوسط، تشارك الصين في مشاريع عظمى لمدن ذكية. وفي إسرائيل أيضا توجد في

مدن مختلفة مشاريع مشتركة مع الصين، وشبكات ائتمان إسرائيلية تشتري تكنولوجيا صينية، وهذه مجرد البداية.

في الحياة الإسرائيلية العامة يميل الناس لأن يركزوا كل الوقت على المداولات حول الاتفاق النووي في محادثات فيينا. في يوم ما نسمع عن تراجع إيراني عن التفاهات، وبعد أسبوع من ذلك عن تقدم من جانب الولايات المتحدة وهلم جرا. أما الصين، هكذا بحسب توقعات مختلفة، فستصبح الاقتصاد الأكبر في العالم وستجاوز الولايات المتحدة.

لا حاجة لأن يكون المرء خبيراً في الشؤون الصينية كي يفهم بأن المعادلات وعلاقات القوى العالمية آخذة في التغير أمام ناظرينا. وما كان ليس ما سيكون. ونحن نشهد مناظر وكأنها مأخوذة من العالم القديم، في صيغتها الحديثة. إمبراطورية اميركية، سيطرت لسنوات، تخلي مكانها لصالح ثقافة أخرى، لغة غريبة وعجيبة، الى مال وقوة سياسية. والى جانب ذلك فالاهتمام يتركز ايضاً على فيينا.

قبل ثلاثة أيام فقط بلغت وسائل الإعلام في العالم العربي عن أن اتفاق التعاون الصيني - الإيراني الذي وقع قبل نحو سنة، والذي يعنى، ضمن أمور أخرى، بالعمل المشترك في مجالات كثيرة ومتنوعة - الاقتصاد، الأمن والاستراتيجيات - يتسارع. والاتفاق الأنف الذكر، الذي حتى الآن كان على الورق، دخل الآن مرحلة التنفيذ. والمعنى هو قيام صين أنشط في منطقتنا ومهددة لمصالح حليف اسرائيل الاول اميركا.

على عتبات إدارة الرئيس الأميركي الديمقراطي جو بايدن لا تبدو المسارات السياسية من واشنطن إلى تل أبيب تتم على ما يرام، وحتماً كان مزعجاً تأخر اتصال البيت الأبيض برئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو لأكثر من أسبوعين، ما استدعى التساؤل عن أبعاد ما طرأ على تلك العلاقة العضوية بين الولايات المتحدة من جهة، وإسرائيل من جهة ثانية، لا سيما في ظل متغير طارئ جديد موصول بالقضية الصينية القائمة والقادمة، وبخاصة في ظل استخدام واشنطن لما بات يعرف بأدوات الردع الاقتصادي، وفي المقدمة منها الفوائض المالية المتوفرة لها.

في الأسبوع الأول من شهر فبراير (شباط) الماضي، صدر عن "معهد دراسات الأمن القومي"، في جامعة تل أبيب، تقرير مهم ومثير عن العلاقة المستجدة بين بكين وتل أبيب، وفيه توضيح لشكل العلاقة التي تطورت في العقدين الماضيين، بشكل ديناميكي، يقوم على تبادل المنافع الاقتصادية بصورة كبيرة، وي طرح التقرير



علامة استفهام مزعجة لواشنطن: "هل يمكن لهذه العلاقة أن تعمل على تأزيم دروب التلاقي العضوية والدوغمانية بين واشنطن وتل أبيب، بعد نحو ثمانية عقود كانت فيها إسرائيل التجلي الطبيعي للحضور الأميركي في الشرق الأوسط... وبالتالي كيف تبدو ملامح التعاون الإسرائيلي الصيني المعاصر؟

لم تعد الجيوش فحسب هي التي تمشي على بطونها، كما قال نابليون بوناپرت، بل الشعوب أيضاً، ومن هنا تبدو مسألة تبادل العلاقات التجارية، وجميع أشكال التعاون الاقتصادي بين تل أبيب وبكين ذات أهمية كبرى بالنسبة للإسرائيليين والصينيين على حد سواء.

قبل خمسة أعوام بدأت حركة الطيران التجاري بين البلدين تمضي قدماً، وقد وضعت تل أبيب أعينها على السوق الصينية من جهة السياحة، وبلورت برامج متميزة لاستقبال السياح الصينيين. ومع سهولة حركة الطيران بين البلدين سيكون من اليسير انتقال رجال الأعمال، الأمر الذي يحقق لإسرائيل مكسباً هائلاً يتمثل في الانفتاح على أسواق الصين، حيث مليار وثلاثمائة مليون مستهلك، وإن كانت تل أبيب تضع أعينها على زوايا تعاون أخرى أكثر أهمية، وفي الوقت ذاته تجد الصين في تلك العلاقة فرصة ذهبية تعضد من رؤيتها لطريق الحرير، والذي تأثر بشكل كبير بعد جائحة كورونا، لا سيما أن موقع وموضع إسرائيل الجغرافي، يجعلان منها نقطة النقاء مهمة بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. ولأن الصينيين مهرة في استخدام جميع أوراقهم، لذا فقد منحوا إسرائيل مؤخراً أفضلية في التعاون التقني والتبادل التجاري، إلى جانب كل من الاتحاد الأوروبي وكندا.

لا يمكن النظر إلى العلاقة بين الجانبين، من خلال المنظور المالي أو الاقتصادي على أهميته، إذ يبقى هناك البعد السياسي الأهم، ودائماً ما كانت السياسة والاقتصاد حلقتين متشابكتين لا تنفصلان.

ترى إسرائيل أن الصين هي القطب القادم عالمياً، ولا يهم هنا إن كانت تشارع أو تتنازع الولايات المتحدة الأميركية، فما يهم الجانب الإسرائيلي هو تحقيق أكبر قدر من الاستفادة، وإقامة أوثق نوع من العلاقات مع الأمة المرشحة لأن تكون الأولى اقتصادياً حول العالم بحلول عام 2030. ولعل الجانب الإسرائيلي قرأ بعين ثاقبة مآلات العلاقة وما يمكن أن تكون عليه، انطلاقاً من امتلاك إسرائيل قاعدة علمية وبحثية متطورة، وحاجة الصين اليومية إلى مزيد من الأدوات التي تساعد على تطوير إنتاجها وإغراق أسواق العالم بها. ولأن الصين ليست دول يوتوبية، بل ذرائعية نفعية بدورها، فإنها تنتظر إلى إسرائيل بوصفها كعب أخيل من

منطلقين، الأول يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، من خلال الموقع والموضع، وأوروبا على الجانب الآخر من المتوسط، وتوافر الموانئ الإسرائيلية، وبخاصة ميناء حيفا، ما يسهل التواصل مع الأوروبيين، غير أن هناك بعداً سياسياً آخر أهم في المشهد، وهو أن الصين تنتظر إلى إسرائيل بوصفها الوكيل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية. ولأن الصينيين بارعون في نسج الخيوط ومد الخطوط فهم يرون في علاقات إسرائيل مع واشنطن رصيماً مضافاً يمكن عند لحظة زمنية بعينها أن يراكم الفوائد لبكين بشكل أو بآخر.

وزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو سبق له أن وجه رسالة تحذير شديدة اللهجة للإسرائيليين، بسبب التعاون مع الصين قائلاً: "إننا لا نريد أن يصل الحزب الشيوعي الصيني إلى البنية الأساسية الإسرائيلية، وشبكات التواصل الإسرائيلية، ففي مثل هذا خطر على الشعب الإسرائيلي، وعلى إمكانية التعاون بين واشنطن وتل أبيب". ولعل التساؤل المثير: هل أخذت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو هذا التحذير في الاعتبار؟ على العكس تماماً، إذ لم تُقم له وزناً، ذلك أنه بعد نحو أسبوعين فحسب من زيارة بومبيو، وافقت الحكومة الإسرائيلية على مناقصة من مجموعة "سي كيه هتشيست"، من هونغ كونغ، لإقامة محطة لتحلية مياه البحر بقيمة 1.5 مليار دولار، وفي غالب الأمر لن يكون هذا هو المشروع الأخير، ذلك أنه من المتوقع أن تقدم شركات البناء الصينية مناقصات على مشاريع قادمة في البنية الأساسية في إسرائيل تتراوح بين سكك حديدية خفيفة وشبكات اتصال من الجيل الخامس، والقاصي والداني يعلم أن الرأسماليين المغامرين الصينيين يتطلعون إلى استثمار مليارات الدولارات في شركات الذكاء الاصطناعي الناشئة في إسرائيل. فهل وصلت الرسالة الإسرائيلية إلى الجانب الأميركي؟

يقول مايكل أورين، وهو سفير إسرائيلي سابق في واشنطن، إن هناك فارقاً في النظرة إلى بكين بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن الأولى ترى الصين فرصة واعدة تعزز من خلالها حضورها الإقليمي والدولي، بينما تعتبر الثانية الصين تهديداً قائماً وقادماً لقطبيتها المنفردة بمقدرات العالم. و يحتاج الحديث عن المخاوف التي تنتاب الولايات المتحدة الأمريكية من التقارب الإسرائيلي - الصيني إلى بحث قائم بذاته، غير أنه من الممكن الإشارة إلى نقطتين أساسيتين تفسران لنا سبب انزعاج واشنطن. الأولى تتمثل في استثمار الصين في شركات إسرائيلية وتقنيات تكنولوجية إسرائيلية بحجة رفع مكانتها العسكرية والصناعية، وقد

استثمرت الصين بالفعل في بناء ميناء جديد في حيفا، الأمر الذي يشكل مخاوف على الزيارات الآمنة لسفن الأسطول السادس الأميركي إلى هذا الميناء، والذي رفضت إسرائيل تفتيشاً أميركياً عليه، ما أشعل أضواء حمراء لدى كبار الاستراتيجيين الأميركيين لجهة التحالف مع إسرائيل على المدى الطويل، فقد بات من الواضح أن كثيراً من المحللين الأمنيين الأميركيين يعتقدون أن بكين تؤدي دوراً مثيراً للقلق، في ما يخص تكنولوجيا المعلومات التي توفرها في مشروعات أمنية استراتيجية، في مجال البنية التحتية داخل إسرائيل، خصوصاً مشروع تحديث وإدارة ميناء حيفا. ولعل الجزئية الأخرى التي تتسبب في هلع الأميركيين، هي الخوف من وقوع التكنولوجيا العسكرية المتقدمة بنوع خاص، والمتوفرة في إسرائيل، بين أيدي الصينيين، والجميع يتذكر قصة جرت بها المقادير في أواخر تسعينيات القرن الماضي، حين حذرت إدارة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون إسرائيل من أنها في حال عدم تراجعها عن اتفاق لبيع أنظمة "فالكون" المحمولة جواً للإنداز المبكر والسيطرة للصين، فإنها ستعاني عواقب وخيمة، وبالفعل ألغى رئيس الوزراء الإسرائيلي وقتها، إيهود باراك، الاتفاق، الأمر الذي أثار غضب الصين، وقد تكرر الأمر مرة أخرى خلال إدارة جورج بوش الأولى، حين اضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، إلى إلغاء اتفاق مع الصين لبيع طائرات الاستطلاع "هاربي" عام 2004 بسبب ضغوط أميركية قوية. ولأن السياسة لعبة شد وجذب، حتى بين الحلفاء والأصدقاء، فإن علامة الاستفهام التي باتت تتراءى في الأفق هي: هل تقوم تل أبيب بعملية ضغط على واشنطن من خلال التهديد بتعزيز علاقتها بها؟

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن أجواء التحالف الإسرائيلي - الأميركي في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، ليست هي عينها التي جرت بها المقادير منذ منتصف القرن الماضي، والدعم المطلق الذي قدمته واشنطن لتل أبيب. وفي ما يخص إدارة بايدن وخطوطها المستقبلية المتوقعة فإن هناك عدة قضايا مصيرية، لا يبدو أن من حولها اتفاقاً، وبخاصة في ظل وجود الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي الحاكم، بمسحته اليسارية، التي لا تؤمن إيماناً مطلقاً بعضوية العلاقة مع إسرائيل.

القضية الأولى التي تخشى إسرائيل اليوم أن تمارس إدارة بايدن من خلالها ضغوطاً عليها، هي مسار القضية الفلسطينية، والجميع يعلم أن بايدن يميل جداً إلى فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة بجوار إسرائيل، وهو ما تتهرب من استحقاقاته تل أبيب يوماً تلو الآخر .

القضية الثانية، وهي حديث الساعة، عن البرنامج النووي الإيراني، حيث من الواضح أن إدارة بايدن تنتوي بالفعل إحياء الاتفاق الذي قام الرئيس السابق دونالد ترامب بإلغائه. ومن هنا، فإن إسرائيل لا توارى أو تدارى غضبها من تفكير بايدن، وتعدده غير مقبول، ولهذا فإنه ليس صدفة أن يصف رئيس الأركان الإسرائيلي، أفيف كوخافي، مؤخراً، الاتفاق النووي، حتى في صيغته المحسنة، بالسيئ من وجهة نظر تكتيكية واستراتيجية. لذلك يبدو أن الحكومة الاسرائيلية تفكر جدياً في وضع الولايات المتحدة أمام خيار صعب، يتمثل في تعزيز التعاون مع الصين، ومع ما يحمله ذلك من مخاطر جدية من تسرب التكنولوجيا الأميركية الحديثة، وبخاصة العسكرية إلى بكين، أو أن تقوم إدارة بايدن بأخذ رغبات وتوجهات إسرائيل محمل الجد في القضيتين.

#### 6 - إيران في صلب المعادلة الإقليمية:

مهما تكن الخيارات المستقبلية للولايات المتحدة تجاه إيران، ومهما تكن أيضاً التصورات الأوروبية المستقبلية لما يمكن فعله مع طهران، فإن هناك طرفاً آخر لا بد من أخذ تصوراتهم هو أيضاً بعين الاعتبار في حال نجاح أو فشل تلك المفاوضات، وهو الجانب الإسرائيلي.

لقد نقلت وكالات الأنباء قبل فترة وجيزة طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت من واشنطن إيقافاً فوراً للمحادثات الجارية في فيينا بشأن البرنامج النووي الإيراني، وذلك خلال اتصال هاتفي مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، حيث قالت رئاسة الوزراء الإسرائيلية في بيان إن "إيران تمارس ابتزازاً نووياً كأحد تكتيكات إجراء المفاوضات، والرد المناسب يكون بإيقاف المفاوضات فوراً واتخاذ خطوات صارمة من الدول العظمى". وهنا يرد السؤال المباشر: ماذا تريد إسرائيل من الولايات المتحدة في هذا الملف "المصري"؟

يمكن القول قبل الإجابة على هذا التساؤل إن إسرائيل تقف على الدوام في حالة ترقب وتوثب في كل جولة تعنى باستئناف المفاوضات التي تستهدف عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي مع إيران، فقد فشلت من قبل في منع الولايات المتحدة (أثناء ولاية الرئيس الأسبق باراك أوباما) من الوصول إلى هذا الاتفاق عام 2015، لكنها نجحت خلال ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب في إقناعه بالانسحاب منه عام 2018. واليوم وبين الفشل والنجاح، تعود إسرائيل للمربع الأول مجدداً، حيث تكرر فشلها عندما أصر الرئيس جو بايدن على

إجراء مفاوضات غير مباشرة مع إيران لإعادة بلاده للاتفاق، لكن ما الأوراق التي تمتلكها إسرائيل في هذا الشأن وتحاول إقناع الولايات المتحدة بها؟

في الآونة الأخيرة أشارت عدة تصريحات لمسؤولين أميركيين وإسرائيليين إلى توتر العلاقات بين الجانبين على خلفية عدد من الملفات، ومن أهمها بالطبع الاتفاق النووي الإيراني وحظر شركتين إسرائيليتين في الولايات المتحدة لتورطهما بوقائع تجسس خطيرة، فضلا عن تفاصيل تتعلق بوضع إسرائيل منظمات فلسطينية مدنية بقوائم الإرهاب، واستئناف المخططات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية والتوقف عن استئناف عملية السلام مع الفلسطينيين. كذلك فإن وضع شركتي "إن إس أو" و"كانديرو" الإسرائيلييتين على القائمة السوداء الأميركية، شكل خطوة موجهة بالأساس إلى حكومة إسرائيل، التي تمنح ترخيصا مفصلا للشركتين في أي صفقة، حيث إن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تستخدم برامج الشركتين.

في الملف النووي تحاول إسرائيل حاليا إيقاف المفاوضات عبر شن حملة مكثفة في المؤسسات الأميركية لإقناع المسؤولين هناك بضرورة وضع شروط صعبة أو تكاد تكون مستحيلة مقابل عودة واشنطن للاتفاق، مثل إلزام إيران بالتخلي عن كمية اليورانيوم التي حُصبت خارج الاتفاق الأصلي، وتفكيك أجهزة الطرد المركزي التي أضيفت ردا على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، وعدم إلغاء العقوبات المفروضة على إيران سواء التي بقيت بعد توقيع الاتفاق عام 2015، أو تلك التي أضيفت بعد قرار ترامب بالانسحاب منه.

أيضا هناك قناعة إسرائيلية بأن إيران لن تقبل بالعودة إلى الالتزامات المفروضة عليها في الاتفاق من دون أن تحصل على مقابل تبرر به للرأي العام الإيراني مثل هذه الخطوة. وترجح تقديرات الخبراء الإسرائيليين أن المفاوضات ستقفل في النهاية بسبب تعارض المواقف بين واشنطن وطهران، وأن إسرائيل ستحقق جزءا من مطالبها التي تتجاوز عودة الولايات المتحدة للاتفاق، حيث تهدف بالأساس - وحتى من قبل توقيع الاتفاق عام 2015- إلى تشديد العقوبات على إيران، والتهديد باستخدام القوة من قبل واشنطن لمنعها من المضي قدما في مشروعها النووي.

في واشنطن يتحدث أكثر من صحفي عن أن تدهور العلاقات الأميركية الإسرائيلية لم ينجم عن "سوء فهم" وضعينة فقط، وإنما، وربما بالأساس، بسبب عمليات عسكرية وأمنية إسرائيلية رأى الأميركيون أنها تتعارض مع مصالحهم، خاصة أن إسرائيل لم تنسق مع الأميركيين حيالها وقد أكدت هذا الأمر صحيفة "يديعوت

أحرونوت" حيث قالت إن الإدارة الأميركية نقلت لمسؤولين إسرائيليين رسالة عاجلة تعارض فيها إقدام الموساد على مفاجأتها بتنفيذ عمليات سرية داخل إيران خلال المفاوضات النووية في فيينا. على الدوام تتهم إسرائيل الولايات المتحدة بأنها تفكر بجدية باتفاق نووي مرحلي، يقضي بتخفيف العقوبات على إيران مقابل إبطاء تقدم البرنامج النووي. وبالنسبة لإسرائيل، هذا أسوأ سيناريو، فإيران ستحصل على منافع اقتصادية كبيرة، وتكاد لا تتنازل عن أي شيء في برنامجها النووي. وهنا يأتي تحذير إسرائيل للقوى العالمية من أن رفع العقوبات يمكن أن يؤدي إلى عمل عسكري ضد إيران، حيث حذرت تل أبيب من أنه إذا رفعت الولايات المتحدة العقوبات وفق ما هو وارد في الاتفاق النووي لعام 2015، فإن إيران قد تبلغ العتبة النووية في غضون 6 أشهر، وعندها قد تجد إسرائيل أنه من الضروري اتخاذ عمل أحادي. أما في حال نجاح المفاوضات فسيكون الوضع بالنسبة لإسرائيل أكثر سوءاً، لأن الاتفاق الأصلي لم يكن ليمنع إيران من تصنيع السلاح النووي. وفي النهاية لن يتأثر الالتزام الأميركي بحماية أمن إسرائيل، لكن تبقى المنطقة على شفا الحرب كل ساعة في حال لم تكن نتائج تلك المفاوضات في فيينا على الهوى الإسرائيلي.

## 7 - زيارة بنيت لواشنطن:

أفادت تقارير مركز أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب أن رئيس وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي. آي. إيه) الذي قام بزيارة إلى إسرائيل قبل موعد زيارة بينيت إلى واشنطن، تقاسم مع رئيس الحكومة الإسرائيلية مشاعر القلق التي تنتاب الولايات المتحدة من حجم التغلغل الصيني في الاقتصاد الإسرائيلي وخصوصاً في مجالات الهايتك وفي مشاريع البنى التحتية الكبرى. وما زالت تتردد إلى الآن أصدااء تحذيرات فحواها أن إسرائيل تفتقر إلى آلية لتحليل ما تتطوي عليه الاستثمارات الاقتصادية الصينية من انعكاسات على الأمن القومي والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة، وكانت تُرفق في العادة بالدعوة إلى إنشاء مثل هذه الآلية على وجه السرعة. وفي مجرّد تلميح الحكومة الحالية إلى أنها ستُدرج العلاقات مع الصين في إطار قضايا الأمن القومي ما يشير إلى احتمال اعتماد مثل هذه الآلية.

في واقع الأمر، عاد موضوع العلاقات بين إسرائيل والصين وتأثير ذلك في العلاقات الخاصة الإسرائيلية-الأميركية إلى صدارة الأحداث أخيراً على خلفية افتتاح ميناء جديد في خليج حيفا، وفازت الشركة الصينية

"شانغهاي إنترناشيونال بورت غروب (SIPG) "بمناقصة تشغيله على مدار 25 عاماً. وهو مُحاذٍ لميناء حيفا القائم والذي من المقرر أن تتم خصصته أيضاً في وقت لاحق. وأعربت الولايات المتحدة، في أثناء ولاية إدارة دونالد ترامب السابقة، عن مخاوف أمنية كبيرة من فوز هذه الشركة الصينية بالمناقصة، نظراً إلى أن ميناء حيفا يشكّل منذ أعوام طويلة نقطة رسو لسفن الأسطول الأميركي السادس، وأن الصين قد تستغل علاقاتها مع إسرائيل من أجل تحسين مكانتها الاستراتيجية، بالإضافة إلى أن وجودها في الميناء يمكن أن يُستخدم لجمع معلومات استخباراتية حساسة، ولمعرفة تكنولوجيا سرية. وأفيد في حينه أن إسرائيل قدمت إلى واشنطن ضمانات تكفل بالألا تتمكن الصين من تجييش المشاريع التي تشارك فيها في إسرائيل لتحسين مكانتها الاستراتيجية وقدراتها الاستخباراتية. وتعتبر قضية الميناء في حيفا بمثابة تفصيل واحد، ربما يكون صغيراً حتى، في نطاق شبكة واسعة من علاقات إسرائيل المتطورة مع الصين على مدار الأعوام القليلة الفائتة. غير أن ما تشدّد عليه المصادر الأميركية هو أن الهيمنة الصينية على موانئ استراتيجية عديدة وممرات بحرية في أنحاء العالم تأتي في إطار "مبادرة الحزام والطريق"، التي سبق للرئيس الصيني أن أكد أنها تدمج بين المجالين العسكري والمدني. وفي ضوء ذلك، فإن عقد إدارة ميناء في خليج حيفا يمنح الجيش الصيني نظرياً منشأة مفيدة في البحر الأبيض المتوسط، في واحد من أهم مسارات التجارة العالمية. ومن الملفت للنظر أن الحال في هذا الصدد لم يختلف إلى حدّ كبير مع وجود إدارة أميركية جديدة. ففي أول خطاب أمام الكونغرس قال الرئيس الحالي جو بايدن إن إدارته تعتبر أن أميركا في وضع تنافس مع الصين على التفوق والريادة في القرن الحالي. واقتبس زلمان شوفال، أحد السفراء الإسرائيليين السابقين في واشنطن، عن مستشار سياسي لبايدن مختص في شؤون الصين، هو راش دوشي، ضمن كتاب جديد له بعنوان "لعبة للمدى البعيد"، قوله إن الهدف الذي تسعى الصين نحوه هو الوصول إلى تفوق عالمي مُطلق على الولايات المتحدة في غضون الأعوام الثلاثين المقبلة. وينوّه ألون بنكاس، أحد القناصل الإسرائيليين السابقين في نيويورك، بأنه في شهر تموز الفائت قدّم مركز الأبحاث في الكونغرس تقريراً جاء في 56 صفحة كان عنوانه "التحديث البحري الصيني وتداعياته على قدرات الأسطول الأميركي"، وورد في أول فقرة منه ما يلي: "إن جهود التحديث العسكري التي تقوم بها الصين ولا سيما في الأسطول أصبحت البؤرة الرئيسة لتخطيط وموازنة برامج الدفاع الأميركية. فالأسطول الصيني الذي يخضع إلى سيرورات تحديث وتعاضم منذ أكثر من 25 عاماً، أضحي قوة عسكرية

مهمة في الحلبة البحرية المباشرة للصين ولكنه يقوم بمناورات بعيداً عن الصين، وذلك في مناطق المحيط الهادي، والمحيط الهندي، وفي المناطق البحرية المحاذاة لأوروبا". وقبل هذا التقرير أصدر وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، توجيهات إلى "طاقم المهمات بشأن الصين" تتعلق بتوصيات ينبغي اتخاذها وحدد فيها أن "بكين تعتبر التحدي الأكبر للولايات المتحدة"، ولذا يتعين على ميزانية الدفاع الأميركية للعام 2022 أن تعكس المقاربة التي ترى أن الصين هي بمثابة "تهديد مائل في الأفق"! وعندما يكون مثل هذا التهديد ماثلاً أمام أفق أميركا فإن أمر مواجهته لا ينحصر في تخومها فقط، إنما أيضاً يتعداها إلى كل من يرتبط معها بـ"علاقات خاصة" على غرار إسرائيل.

في السياق قال مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى، ديفيد شينكر، أثناء ولاية الرئيس دونالد ترامب السابقة، أن الإدارة الأميركية قلقة من الاستثمارات الصينية في صناعة التكنولوجيا الإسرائيلية، وترى أنها قد تضر بالأمن القومي الإسرائيلي والأميركي معاً. وفي مؤتمر نظمه مركز أبحاث "سيغنال"، الذي يركز على التعاون الأكاديمي الإسرائيلي الصيني، أكد شينكر أن هناك مخاطر حقيقة من توغل الصينيين في إسرائيل والوصول إلى معلومات قد تضر بها. وقال موقع "أكسيوس" إن إدارة ترامب أثارت في السابق "سراً" مخاوف بشأن مشاركة الصين في قطاع التكنولوجيا المزدهر في إسرائيل. ومنذ تولي ترامب رئاسة الولايات المتحدة، انخرطت إدارته في حملة عالمية لمواجهة النفوذ الصيني. وكجزء من هذه الحملة، ضغطت الولايات المتحدة على إسرائيل لتهدئة علاقاتها مع الصين وتقييد الاستثمارات الصينية في الاقتصاد الإسرائيلي. لكن إسرائيل استمرت في التعامل مع بكين ولا سيما شركات التكنولوجيا الصينية. وقال شنكر خلال مشاركته في المؤتمر إن قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي "هدف رئيس للحكومة الصينية"، وأن الولايات المتحدة قلقة من أن الصين ستشتري التكنولوجيا المدنية الإسرائيلية ذات الاستخدام المزدوج الذي يمكن أن يشكل تهديداً للأمن القومي في كلا البلدين. وتابع "نود أن نرى إسرائيل تفعل المزيد لمراقبة الاستثمارات الصينية، خاصة في مجال التكنولوجيا فائقة الدقة". وشدد على أن الولايات المتحدة لا تتوقع من إسرائيل ألا تتاجر مع الصين، لكنها تريد التأكد من أن ليس لديها أوهاام بشأن تعزيز العلاقات مع الصين. وقال أيضاً: "اسألوا أنفسكم عما إذا كنتم تعتقدون أن الصين ستلتزم في يوم من الأيام بأمن إسرائيل مثل الولايات المتحدة، أو تروج لاتفاقيات مثل اتفاقيات أبراهام". وأضاف أن وزير الخارجية السابق بومبيو ضغط على الحكومة الإسرائيلية لتشديد



الرقابة على الاستثمارات الصينية وقال إن آلية المراقبة الإسرائيلية الحالية ضعيفة للغاية. وشدد على ضرورة أن تتحدث إسرائيل علنا عن انتهاكات حقوق الإنسان الصينية ومشتريات الصين النفطية من إيران التي تقوض جهود مواجهة العدوان الإيراني في المنطقة.

في المقابل يعتقد المسؤولون الإسرائيليون أن السياسة الأميركية الأكثر صرامة بشأن الصين تحظى بدعم من الحزبين ويتوقعون استمرارها في ظل إدارة بايدن. وكتب الجنرال الإسرائيلي المتقاعد أساف أوريون، من معهد دراسات الأمن القومي، في ورقة سياسية، أنه نظرًا لأن الولايات المتحدة تعتبر الصين تهديدًا رئيسًا لأمنها القومي، فلن يكون لإسرائيل مجال للمناورة تجاه الصين ولن تكون قادرة على مواصلة العمل كالمعتاد. وكتب أوريون، وهو أحد أبرز خبراء الأمن القومي في إسرائيل، أن الدروس التي تعلمتها الولايات المتحدة بشأن الصين يجب أن تكون علامة تحذير لإسرائيل بشأن التهديدات التي تشكلها بكين. كما نشر مارك دوبويتز وجوناثان شانزر من "مؤسسة الصقور للدفاع عن الديمقراطيات" ورقة سياسية حول الاختلاف في السياسة الأميركية والإسرائيلية تجاه الصين. وأوصى الجميع بأن تقوم إسرائيل بفحص الاستثمارات الصينية عالية التقنية في المجالات الحساسة، وإجراء مراجعة بأثر رجعي للاستثمارات السابقة، لا سيما تلك المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة، بل اقترحوا أن تقوم إسرائيل بإعداد قائمة بقطاعات الأعمال المحظورة. واقترح دوبويتز وشانزر أيضًا أن تشجع إدارة بايدن، إسرائيل، على تعزيز دفاعاتها القانونية والبيروقراطية ضد الأنشطة الخبيثة للصين، عن طريق تقييد كبار المسؤولين الإسرائيليين السابقين من العمل في الشركات الصينية المملوكة للدولة أو الشركات الصينية الخاصة التي تشكل مخاطر أمنية.

إن الموازنة المستمرة لإسرائيل بين علاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة وعلاقتها الاقتصادية مع الصين، ثالث أكبر شريك تجاري لها، من المقرر أن تكون أحد تحديات السياسة الخارجية الرئيسة في عام 2022. وقد انخرط مجلس الوزراء الأمني المصغر في مناقشات حول الخطوات الإسرائيلية التالية، وسط منافسة متوترة بشكل متزايد بين واشنطن وبكين واستمرار القلق في الولايات المتحدة. بشأن التدخل الصيني في الشرق الأوسط. ونشأت هذه القضية خلال اجتماع بينيت في 27 أغسطس (آب) الماضي مع الرئيس جو بايدن وكذلك أثناء زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي لايبيد لواشنطن في منتصف أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، على الرغم من أن الموضوع لم يظهر في البيانات الصحفية بعد ذلك.

من ناحية أخرى، امتنعت إسرائيل عن التوقيع على بيان مشترك في 24 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي في الأمم المتحدة، بمبادرة من فرنسا، يعبر عن القلق بشأن معاملة بكين لأقلية الإيغور المسلمة. وهناك أيضًا سياسات بكين تجاه إيران والصراع الإسرائيلي الفلسطيني التي يجب مراعاتها، بالإضافة إلى النظرة العالمية للصين بشأن حقوق الإنسان. وفي مارس (آذار) من العام 2021، وقعت بكين اتفاقية اقتصادية إستراتيجية مع طهران، ولطالما عارضت بكين فرض عقوبات عليها. وفي مايو/ أيار الماضي، خلال جولة قتال ضد حماس في قطاع غزة، تحدث وزير الخارجية الصيني وانغ يي ضد إسرائيل مستخدمًا لغة قاسية بشكل غير عادي.

#### 8 - تقرير معهد الامن القومي الاسرائيلي:

في العام الماضي نشر معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي تقريرًا، أعده كل من "أوديد إران" و"شيمعون ستاين" الباحثين بالمركز. تناولوا فيه القضايا الخلافية الرئيسية بين إسرائيل والولايات المتحدة، والمتمثلة في التهديد النووي الإيراني، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بالإضافة إلى العلاقات مع الصين. وتساءل التقرير عن كيفية تعامل إسرائيل مع تلك القضايا الحساسة، بحيث تحمي مصالحها وفي الوقت ذاته تتجنب عدم الإضرار بعلاقاتها بأقرب حلفائها. ووفقًا لما ورد بالتقرير، لم يكن هناك اتفاق كامل بين واشنطن وتل أبيب على عدد من القضايا الجوهرية التي تؤثر على الأمن الإسرائيلي منذ عقود. وعلى الرغم من توالي الإدارات الأمريكية والحكومات الإسرائيلية، ظلت تلك القضايا قائمة، وكان لها أحيانًا تأثير مؤقت على المساعدة السياسية والعسكرية الأمريكية لإسرائيل. ورأى التقرير أن التغيرات الديمغرافية والسياسية في الولايات المتحدة وعودة الديمقراطيين إلى البيت الأبيض والسيطرة على مجلسي الكونجرس بالإضافة إلى التغيرات الديمغرافية والأيدولوجية في الحزب الديمقراطي نفسه والصراع المتزايد الاستقطاب بين الديمقراطيين والجمهوريين؛ دفعت إسرائيل إلى فحص علاقاتها مع الولايات المتحدة، وأدركت حاجتها إلى تحديث سياستها بشأن القضايا التي تشكل حاليًا مصدر الاحتكاك بين إسرائيل وإدارة بايدن، وتحديدًا البرنامج النووي الإيراني، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والعلاقات مع الصين.

بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني، لفت التقرير إلى أن دخول جو بايدن إلى البيت الأبيض قد نتج عنه تغيير في موقف الولايات المتحدة من الملف النووي الإيراني، وقد انعكس ذلك في التراجع عن قرار إدارة ترامب في عام 2018 (بدعم من رئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو) بالانسحاب من الاتفاق النووي لعام 2015، والعودة إلى الصفقة. وقد جاء قرار وضع الملف النووي الإيراني ضمن الأجندة الأمريكية والعودة إلى المحادثات مع إيران حول صفقة "أطول وأقوى" في الوقت الذي استمر فيه التباطؤ الإيراني ورفض التفاوض. فمنذ انسحاب الولايات المتحدة من الصفقة، اتخذت إيران خطوات تقلل بشكل كبير من مدة تطويرها لبرنامجها النووي، والذي تم تحديده في الاتفاق الأصلي بعام واحد. وقد لاقت العودة إلى الاتفاق معارضة من قبل إسرائيل التي انتقدت سلوك الإدارة في التعامل مع تقدم البرنامج النووي، الذي تميز بالامتناع عن زيادة الضغط على إيران، التي اتبعت من جانبها سياسة المناورة. وأكد التقرير أن عدم وجود خطة أمريكية بديلة في حال عدم تجديد المحادثات، أو عدم التوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع، يمثل مصدر قلق بالغ في إسرائيل. واستطرد التقرير، أن الداخل الإسرائيلي يخلو من أي خلاف حول التحدي الإيراني، وذلك على الرغم من الانتقادات الداخلية لسلوك رئيس الوزراء السابق نتنياهو المتناقض تجاه الرئيس باراك أوباما في عام 2015، عندما تم إبرام الاتفاق النووي. ورأى أن الوضع الحالي - الذي يعني تقدم البرنامج النووي الإيراني دون رد فعل من الولايات المتحدة، أو بدلاً من ذلك العودة إلى الصفقة الأصلية- يشكل معضلة للحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بردها على تهديد يراه الكثيرون وجوديًا. لذلك، فإن المطلوب الآن هو استمرار المحادثات الهادئة بين إسرائيل والإدارة الأمريكية على المستوى المهني والسياسي، والاتفاق المتبادل على عدم فرض أمر واقع على الأرض.

وفيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية الصينية، حسبما ورد بالتقرير، عُدت إدارة ترامب حالة شاذة في التاريخ الحديث للولايات المتحدة، لكن هناك استمرارية واضحة بين إدارات أوباما وترامب وبايدن فيما يخص قضية واحدة؛ ألا وهي الصراع المتزايد بين الولايات المتحدة والصين؛ فبالمقارنة بإدارة ترامب، كثف الرئيس بايدن التحركات وردود الفعل تجاه الصين، وهو يحاول تجنيد دول أخرى لزيادة الضغط على بكين. وألمح التقرير أن الحساسية الأمريكية تجاه العلاقات الصينية الإسرائيلية كانت واضحة بالفعل في أواخر القرن العشرين، مع إلغاء صفقة فالكون، التي كان من المقرر أن تزود إسرائيل بها الصين بطائرات الإنذار المبكر. لذا، كان

توطيد العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والصين خلال العقد الماضي ودخول الشركات الصينية في مجالات البنية التحتية والمركبات والتكنولوجيا المتقدمة سمة مركزية مستمرة للحوار الأمريكي الإسرائيلي. وأشار التقرير إلى أن المعضلة الإسرائيلية تتبع من اهتمامها الاقتصادي الواضح بالعلاقات مع أحد الاقتصادات الثلاثة الرائدة في العالم، وحاجتها إلى مراعاة الاعتبارات الاستراتيجية الأمريكية. واعتبر أن سياسة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تتسم بالوضوح في أجزاء والغموض في أجزاء أخرى فيما يتعلق بالصين وحوارهما حول هذا الموضوع. وبطبيعة الحال، فإن وجهة النظر الإسرائيلية للمخاطر والفرص التي توفرها العلاقات مع الصين ليست مطابقة لوجهة نظر الولايات المتحدة، ولكن من الممكن تقليل الضرر الناجم عن أي عدم وضوح في السياسات المعنية وبالتالي تقييد المخاطر. ولفت التقرير إلى ضرورة قيام إسرائيل بفحص الآليات التي تستخدمها عدة دول للإشراف على الاستثمارات الأجنبية والحد من الضرر الأمني المحتمل للنشاط الاقتصادي أو الأكاديمي من قبل الدول والشركات الأجنبية في أراضيها، معتقداً أن ذلك من شأنه أن يساعد على التعاون الدولي في مثل هذه الأمور على توفير فهم لحجم المشكلة، وسيساعد في إيجاد طرق للتعامل مع التحديات ذات الصلة التي تواجه العديد من الدول. واختتم التقرير بالإشارة إلى عدم إمكانية حل القضايا التي تشكل بؤرة الخلافات بين حكومة إسرائيل والإدارة الأمريكية في الظروف الحالية. ودعا إلى ضرورة إيجاد طريقة لإدارة الأزمات الحتمية التي تتسبب في خلق الفجوة في المواقف. ورأى أنه يتعين على إسرائيل أن تبذل الجهد اللازم لتجنب الاحتكاك غير الضروري والتركيز على حماية مصالحها الحيوية.

## 9 - المواجهة الاستراتيجية:

تسعى الولايات المتحدة من جانبها، إلى إعادة التوقيع على الاتفاق النووي مع إيران لكي تستطيع التركيز على المواجهة الاستراتيجية مع الصين وروسيا، والامتناع عن الانجرار إلى أزمة إقليمية أخرى في الشرق الأوسط. المنافسة بين الدول الكبرى تزداد، وفي مركزها، الأزمة في أوكرانيا التي لها تداعيات على النظام العالمي، وعلى انعكاس قوة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، فإن السياسة الأميركية لتقليص تدخلها في الشرق الأوسط، والامتناع عن استخدام الأدوات العسكرية والتركيز على تعزيز الاستقرار الإقليمي بواسطة الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية، تضعف الردع والتأثير الأميركيين في المنطقة. هذا الوضع يسمح

لإيران بزيادة الضغط على القوات الأميركية في المنطقة، وعلى حلفائها الإقليميين عبر تفعيل القوات الموالية لها، وعبر هجمات طائرات من دون طيار وإطلاق بالستي، من دون خشية من تبعات أو أثمان في إيران بحد ذاتها. وازاء هذا الواقع، يسعى ما يسمى "المعسكر السني" الموالي لأميركا والمرتدع من إيران، إلى اتفاقيات وحوار مباشر مع طهران. والمصلحة الخليجية بهذا الخصوص واضحة: خشية من التصعيد مع إيران من دون مساعدة أميركية، المعركة المستمرة في اليمن التي تجبي أثماناً باهظة، الرغبة بالحفاظ على استقرار أمني وعدم الانجرار إلى مغامرات خطيرة في فترة أزمة اقتصادية وصحية عالمية. إيران في المقابل تريد ترسيخ استقرار نظامها، تعزيز تأثيرها الإقليمي، والتحرر من العزلة المفروضة عليها، وإحداث صدع في "تحالف أبراهام"، و تنمية الاقتصاد المحلي قدر الإمكان.

أما دعائم المفهوم الاستراتيجي الإسرائيلي فهي: الحفاظ على هدوء أمني عبر تنسيق وثيق مع الأجهزة الأمنية، إضعاف حماس وتأسيس النظام العام بواسطة أجهزة الأمن الفلسطينية، وتعزيز نوعية الحياة المدنية والاقتصادية لسكان الضفة الغربية من خلال الحفاظ على التمايز عن قطاع غزة وتجميد العملية السياسية. هذه السياسة مكنت "إسرائيل" من التركيز في السنوات الأخيرة على التهديد الإيراني والمعركة بين الحروب، وإبعاد القضية الفلسطينية عن جدول الأعمال، وتأجيل الحاجة إلى دفع استراتيجية سياسية شاملة قدماً لها تبعات سياسية معقدة. وفي المقابل هناك أيضاً "نصف كوب مليء" بالفرص والمقدرة المرتبطة بقوة "إسرائيل" الاقتصادية والأمنية، وبالرأس المال البشري، بالتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والتعاون الوثيق مع "المعسكر السني المعتدل" ودول شرق البحر المتوسط، الذي تم التعبير عنه بالحد الأدنى بهدوء نسبي، و برفع نوعية الحياة التي تمتع بها المواطنون الإسرائيليون في السنوات الماضية.

## 10 - خاتمة:

إنّ منظار الصين الاستراتيجي للصراع الإقليمي والعالمي هو ما يحرك موقفها من علاقتها بإيران وسائر دول المنطقة: فمن المنظار الإقليمي، ليست إيران إلا واحدة من شركاء الصين الاقتصاديين في الشرق الأوسط، وليس لدى الصين أي نية بالانحياز لأي طرف في الصراع الدائر بين دول المنطقة. أما في المنظار العالمي، فتعتبر إيران شريكاً مفيداً للصين من ناحية تحدي الهيمنة الأمريكية أو أقله مضايقة الولايات

المتحدة. وقد أفضى هذان المنظران المزدوجان إلى سياسة دقيقة بحيث ان الصين مستعدة لدعم إيران بفاعلية في المجالات الاقتصادية والسياسية، ولكنها لا تخطط لدعم إيران في أي صراع حربي إقليمي.

يُشار إلى أن هذه الإستراتيجية انبثقت عن استراتيجية الرئيس ماو تسي تونغ العظمى لعام 1947، تحت مبدأ "أنت تحارب بأسلوبك، وأنا أحارب بأسلوبك"، التي تطبّق على نطاق واسع في كل الاستراتيجيات العسكرية والدبلوماسية الماوية تقريبًا. ومثلما يوحي اسم الاستراتيجية، يتمثل جوهرها في أن الصين لن تواجه الضغوط الخارجية بشكل مباشر في المناطق التي يتمتع فيها خصمها بأفضلية استراتيجية، ولكنها ستسعى دائمًا إلى تبني موقف هجومي في المناطق التي تتمتع فيها هي إما بمزايا استراتيجية أو بتكاليف استراتيجية منخفضة.

وأصبحت هذه الاستراتيجية الماوية موروثه كتنفيذ أساسي في السياسة الخارجية الصينية ولا تزال تشكل أساسًا استراتيجيًا للدور الصيني في الشرق الأوسط اليوم، لا سيما في العلاقات الصينية الإيرانية. وبناء عليه وباختصار يمكن القول من وجهة النظر الصينية، أنه لا يترتب على الصين إلا كلفة ضئيلة مقابل دعم إيران اقتصاديًا وسياسيًا. ولن تواجه الصين أي إمكانية انجرار إلى حرب فعلية في الشرق الأوسط ضد الولايات المتحدة، ولكن هذه الاستراتيجية تأتي أيضًا بفوائد كبيرة لها لأن التوسع الإيراني قادر على التسبب بصعوبات هائلة أمام الولايات المتحدة في المنطقة، مما يؤدي إلى إلهاء الولايات المتحدة عن زيادة ضغطها على المناطق المحيطة بالصين وبالتالي تخفيف الضغط عن مصالح الصين الأساسية. لكن لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الصين ستكون قادرة على إنجاز المهام المترتبة عن دور "شريك الجميع في المنطقة"، وهو الهدف الذي حاولت قوى عظمى أخرى تحقيقه وفشلت.